تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان kauffman للفترة 2000-2016

Assessment of the experience of good governance in Algeria according to Kauffman indicators for the period 2000-2016

د. أحمد نصير جامعة الوادي necir-ahmed@univ-eloued.dz
د. يونس زين جامعة الوادي zine-younes@univ-eloued.dz

الملخص:

إن الإصلاحات الاقتصادية لم تمكن الدول النامية من تحقيق تنميتها الاقتصادية الحقيقية على الرغم من الإمكانات و الموارد المتاحة و الإصلاحات المطبقة، حيث يؤكد جل الاقتصاديين أن سبب ذلك راجع لعدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية مع الإصلاح المؤسساتي فالأسواق الفاعلة لا تحتاج إلى أسواق اقتصادية فحسب، بل أسواقا سياسية أيضا، وبهذا ظهر ما يطلق عليه الحكم الراشد الذي يمثل بدوره محور مكمل للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني، الذي يحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الحكم الراشد في الجزائر ، ومحاولة تقيم هذه التجربة من خلال مؤشرات كوفمان للفترة 2000-2016.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الإصلاحات الاقتصادية، مؤشر كوفمان.

Abstract:

Economic reforms have not enabled developing countries to achieve their real economic development despite the available resources and reforms. Most economists assert that this is because economic reforms are not consistent with institutional reform. Effective markets need not only economic markets but political markets This, too, demonstrates the so-called good governance, which in turn represents an integral part of the second-generation economic reforms that transform economic growth into sustainable development. This study attempts to shed light on the reality of good governance in Algeria, Djerba by Kaufman indicators for the period 2000-2016.

Key words: High judgment; Economic reforms; From Kaufman

تمهيد:

إن مفهوم النمو نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد تخلي دول المغرب العربي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار بعد مسيرة طويلة امتدت لأكثر من ثلاثين عام كانت تركز فيها أنظمة التخطيط السابقة على زيادة الإنتاج والنمو من خلال وضع أرقام كمية مستهدفة للإنتاج مع هدر كبير للتكاليف، مع العلم أن هاته البرامج عانت من قصور كبير يرجع أساسا إلى هذه البرامج في حد ذاتها، التي حاولت التعايش مع أنظمة اقتصادية عرفتها البلدان النامية ميزها التوجه الإداري والتخطيط المركزي وهذه الأنظمة تتميز بغياب الحوافز، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي في ظل هذه المواءمة والتعايش.

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم. فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية ومقاييسها ثم التنمية الإدارية وأبعادها، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل أن التنمية أصبح لها علاقة بالحكم

ISSN : 2602-6570

الراشد أو الحوكمة كانت الخيارات التنموية للجزائر، خيارات ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، تعتمد على تصدير المواد الأولية فهي اقتصاديات ريعية، فالتحدي الذي واجه الدولة الجزائرية هو كيفية الانتقال من نظام اقتصادي ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي محدثا لفائض الدخل ويخلق فرصا للشغل.

ومماسبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ماهوواقع الحكم الراشد في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 200-2016؟، وماهي هذه التجربة وفق مؤشرات كوفمان ؟

ولقد قسمت الدراسة الى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الحكم الراشد: النشأة وأسباب الظهور، المفاهيم والأبعاد
- **المحور الثاني:** معايير وفواعل ومؤشرات الحكم الراشد
- **المحور الثالث:** واقع الحكم الراشد في الجزائر

المحور الأول: الحكم الراشد: النشأة وأسباب الظهور، المفاهيم والأبعاد

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية للدول النامية أدت لانعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة والتسيير

الجيد للإمكانيات المتاحة، ويعتبر الحكم الراشد من المحاور الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني.

أولا: النشأة والتطورات التاريخية للحكم الراشد

ظهر مصـطلح الحاكمية عام 1937 في بحث بعنوان: the nature of the firm ، والذي أنجز من طرف Ronald Coase ، واليوم نجد أن الحكم الرشـيد له العديد من المصـطلحات والمفاهيم، ففي خلال سـنوات السـبعينيات عرف بعض الاقتصـاديين الحاكمية بأنها مختلف الإجراءات الموضـوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لأجل إيجاد تنسيقات داخلية بغية تخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يلاقيها السوق حاضرا . فهدف الحاكمية إذن ،هو تثبيت وتحديد القواعد الجديدة للعبة بين المسـيرين والمسـاهمين ... وعليه، وتحت التأثير المثلثي للعولمة والكوكبية المالية وكذا التداول السـريع لرؤوس الأموال ، فان المساهمين يطالبون بنموذج حكومة المؤسسة ، تأخذ بعين الاعتبار الآفاق الجديدة المقدمة والموفرة عبر الكوكبية المالية تحت تأثير اختلال وتنظيم الأسواق المالية ، كما تسعى إلى إحلال النقائص في حق الشركات عبر تسطير واجبات المسـيرين تجاه المسـاهمين من حيث: الأمانة ، الصـدق، الاسـتقامة، الشـفافية ، الفاعلية، كل هذا لأجل تطوير نتائج المؤسـسـة، وهذه هي النقطة المنطقية التي يسـتنبط منها لماذا يتم الاحتفاظ والاسـتفسـار عن مخزونات الحافظات المالية في إطار هدف نوعية المسيرين وكذا قضية المساهمين، في سنوات الثمانينيات، فان المؤسسات الدولية اقتنعت بعبارة الحاكمية الجيدة لأجل تعريف وتحديد خصـوصـيات إدارة جيدة عمومية، والتي يمكن تطبيقها على بلدان مطالبة اكثر فأكثر في إطار تبادل الفرص لكي تضـع محل الموضـع

ISSN : 2602-6570

الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لنجاح كل البرامج الاقتصادية، أي ان هناك نظرة جديدة للحكم الرشيد، سواء كتسيير جديد عمومي قائم على مبدأ المنظم، بمعنى أن الحكم الرشيد يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية وتجسيد مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسستو في إطار التسيير الفعال للمؤسسات، كما ان الحكم الرشيد يهدف إلى شفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ، خصخصة المصالح العمومية، ففي عام 1997[1] ، وخلال الأزمة الأسيوية اعترف البنك الدولي صراحة، أن السوق لا يمكنها ضمان تخصيص أمثل للموارد وكذا ضبط الآثار الحساسة للعولمة، أما الحاكمية العالمية، فهي افتراض ينطلق من ان التطبيقات التقليدية للحكومة القائمة على التعاون الدولي بين الدول والأمم لا تسمح أكثر بحل المشاكل الناجمة عن العولمة.

يتعلق الأمر إذن، بتعريف هيكل قيم عالمية وكونية، والتي تستقي الممارسات الجيدة سواء على مستوى الأعمال او على مستوي الحكومات، وكذلك المنظمات المكلفة بضبط العولمة، وهناك من يلوم المنظمات العالمية بمعالجة المسائل السياسية وهي المسائل التي لأجلها لا تكون في الحقيقة لها أية وصاية، كما ان هناك من ينتقد اللجوء إلى الممارسات الجيدة والتي لا يمكن لها فقط تعريف للسياسات الجيدة وإنما زيادة حركية في تفعيل مسارات التسيير الجيد وعلى كل المستويات لان الأمر كل متكامل. والجدول التالي يوضح التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد.

الجدول رقم (01): التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد
1975-1982	المرحلة الليبرالية: الحاجة إلى التفكير في الأزمة الاقتصادية، وإعادة صياغة نموذج تنظيمي لها بعد الحرب العالمية الثانية
1882-1990	وفاق (إجماع) واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسات الخصخصة)
1990-1995	التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية وعمليات التحول الديمقراطي
ابتداء من 1996	الدور المؤسسي الجديد: الإصلاحات السياسية ملتقى الجيل الثاني عبر وضع معايير لترشيد الممارسات الدولية
ابتداء من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في نمط العلاقة السائدة بين الاقتصاد والديمقراطية

المصدر: ورشاني شهيناز، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015)، ص: 08

ثانيا: أسباب ظهور الحكم الراشد

يمكن إبراز أهم أسباب ظهور الحكم الراشد فيما يلي:

ISSN : 2602-6570

1- العمل على مكافحة الفساد المالي والإداري، حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحتى المتقدمة، جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.

2- ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر والبطالة في الدول النامية، التي يمثل ظهور مفهوم الحكم الراشد فيها أحد أهم الآليات التي تساعدها على مسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

3- العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات، حيث اتسع مجال انتشار مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية، وسرعة انتشار المعلومة على المستوى العالمي نتيجة للتطور التكنولوجي خاصة مع ظهور شبكة الانترنت، وهنا يساعد على تسهيل التواصل على المستوى العالمي.

4- تراجع دور الدولة، وهو ما ساعد على انتشار الديمقراطية كإيديولوجية جديدة، حيث هناك من الباحثين من يعتبر أن الحكم الراشد هو وليد الديمقراطية، إذ يستوحي مكوناته مفهوم أنه يمثل في محوره نظام للتسيير الديمقراطي.

5- عدم قدرة الدول النامية على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى العالمي.[3]

وهناك عدة أسباب لظهور فكرة الحكم الراشد، لعل أبرزها السرعة المتناهية لعمليات العولمة، خاصة ما تعلق بزيادة تحرير تجارة السلع والخدمات المالية، وما تفرزه من مخاطر تنتج عن زيادة وتعميق الترابط بين الاقتصاديات الدولية، والمتمثلة في طبيعة العدوى أو الانتشار التي تتمتع بها الأزمات المالية وصعوبة احتوائها، والسبب الآخر هو ادراك بعض المؤسسات التنموية الدولية وعدد كبير من الاكاديميين البارزين ومسؤولين في القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني العالمي بأن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية لم تكن مرضية، ولم تعد تتلاءم مع الظروف التي أفرزتها ظاهرة العولمة، إضافة إلى انعكاساتها السلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي فشل وقصور المدرسة الفكرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي سيطرت على مسيرة التنمية العالمية خلال العقدين (1980 . 1990 و 1990 . 2000) والتي أثبتتها أزمه الديون في الثمانينات وأزمات المكسيك 1995 والبرازيل (1998 . 1999) والأرجنتين (1995 . 2001) وروسيا 1998 وتركيا 2001، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997. ويعزز أصحاب هذا الرأي على صحة نظريتهم بأن النمو الاقتصادي لم يتحقق وأن الفقر وعدم المساواة في طروحات المؤسسات الدولية التي تحدثت عن وجود تقدم ملموس ومرضي في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وعدم المساواة، في حين ترى المؤسسات الدولية بان مكمن الخلل الفعلي هو في عدم تطبيق الصحيح لأسس النظام الاقتصادي الحر ومبادئه فضلا عن غياب الإطار المؤسساتي الضامن للحكم.[4]

ISSN : 2602-6570

ثالثا: مفهوم الحكم الراشد

قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد و يرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنظمات الفكرية، وللحكم الراشد عدة تسميات منها: الحكم الصالح أو الجيد، الإدارة الرشيدة، الحاكمية، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ...الخ، وتعنى كلمة الحاكمية أو الحكم في اللغة العربية أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والثقة، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: « ولقد آتينا لقمان الحكمة ... » (سورة لقمان الآية:12)، كما تدل كلمة الحكم على العدل.[5]

ويمكن أن نعرض عدة تعريف للحكم الراشد أهمها:

- تعريف باكناســـكو و لوكاليس Bagnasco et le Galles الذي يرى أن الحكم الراشـــد هو ذاك النمط من الحكم الذي يســـعى إلى تنســـيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصـــول إلى الأهداف الخاصـــة المناقشـــة و المعرفة بصفة جماعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة و مجزأة.[6]
- تعريف ماركو رانجيو و تيبولت Marcou, Rangeon et Thibault يرى أن الحكم الراشـــد هو تلك الأشـــكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنضـــمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصـــة بالمواطنين أو أشـــكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

- تعريف فرونســوا أكســافييه موريان Francois Xavier Merrien الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذاك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال .[7]
- أما تعريف و. براند W. Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة .. كما ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العمة خدمة للمجتمع .
- الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز ويدعم وتصون رفاه الإنسان , ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم فرصهم وحرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية , لاسيما بالنسبة لأكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا.[8]

يمكن القول ان الحكم الرشيد هو من ضمن أشياء أخرى، كالمشاركة، الشفافية، الديمقراطية، والحاكمية توجد على مستويات متعددة ذات دعامات ثلاثية الأبعاد اقتصادية، سياسية، إدارية، فهي تتضمن الدولة ولكن تدرج بإدماج واحتواء القطاع الخاص والعام في إطار تنافسي ومنظمات المجتمع المدني، كما تعكسها الدوائر الدالة والمترابطة-ذات الأبعاد الحيوية الثلاث -وفق المخطط الآتي:

ISSN : 2602-6570

الشكل رقم01: العلاقة الحيوية بين اقطاب الحكم الراشد

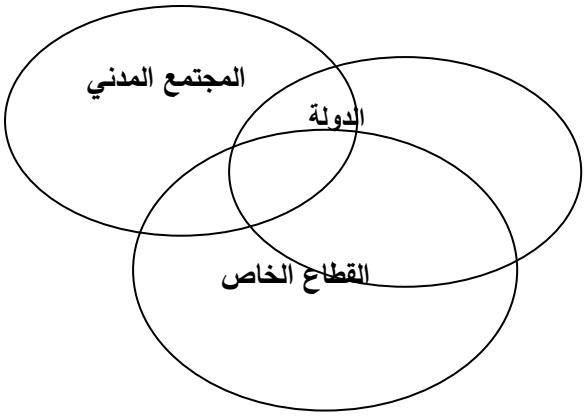

رابعا: أبعاد الحكم الراشد: بالاستناد إلى تعاريف الحكم الراشد يتضح بأن للحكم الراشد أبعاد مختلفة تتمثل في التالي:[9]

1- البعد السياسي: الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي وبالسياسة العامة على مستوى الدولة والإنسان وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأحد شروط التعامل معها.

2- البعد الاقتصادي: الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

3- البعد الإداري: الذي ينظر إلى الحاكمية كأساس لإدارة الشركات.

4- البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وانجازها والإصلاح المجتمعي.

المحور الثاني: معايير وفواعل ومؤشرات الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة يرتكز عليها، إضافة إلى وجود فواعل والتي تكون الإطار العام والذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها، كذلك للحكم الراشد مؤشرات عالمية التي تمكن من قياسه.

أولا: معايير الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد إلى أخر، فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول، ويمكن عرض معايير الحكم الراشد في النقاط التالية:[10]

1- حكم القانون: بمعنى أن تتسم القواعد القانونية بحكم العدالة، وأن يتم تطبيقها بحياد تام ودون تحيز خاصة بالنسبة للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن مقتضيات التنفيذ العادل أن يكون هناك سلطة قضائية مستقلة وهيئة شرطة محايدة وآمنة.

2- المشاركة: والمشاركة هنا قد تكون بشكل أو أسلوب مباشر أو من خلال مجالس أو هيئات منتخبة وسيطة، ومن المتعين أن تكون أنواع وأشكال المشاركة

ISSN : 2602-6570

معلومة للكافة ومنظمة، وهذا يتطلب أن تكون حريات التفكير وإبداء الرأي والتعبير عنه مكفولة ومنظمة، كما يتطلب من ناحية أخرى أن يتم تنظيم مؤسسات المجتمع المدني وبيان دورها ومسؤولياتها.

3- الشفافية: بمعنى العلم بوضوح عما يتم اتخاذه من قرارات أو تصرفات وهذا يقتضي:

- أن صناعة واتخاذ القرار يتم وفق قواعد محددة سلفا.

- أن المعلومات متاحة وتصل بسهولة ويسر للمتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها.

- أن يكون قدر المعلومات المتاحة كاف ومفهوم، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4- بناء التوافق المجتمعي: نظرا لتعدد المصالح والرؤى في المجتمع، لذلك فإنه من المطلوب أن يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق قدر عال من القبول والموافقة من أطراف المجتمع على تحديد المصلحة العامة، وأيضا التوافق على أسلوب أو طريقة تحقيقها، وذلك كله في إطار الشاملة وطويلة المدى حول المطلوب من اجل التنمية المستدامة.

5- المساواة والاستيعاب: بمعنى أن يتنامى شعور أعضاء المجتمع جميعهم بلا تمييز بأنهم على قدم المساواة الحقيقية وليس بينهم من هو مستبعد أو يتم تحجيم

دوره، ومن ثم يتعين أن تحضى كل الجماعات وخاصة المهمشة أو الأكثر ضعفا بالفرص التي تكفل لهم المحافظة، وأيضا تحسين أحوالها ومصالحها.

6- الفعالية والكفاءة: بمعنى أن يكون ناتج العمليات وأنشطة المؤسسات يتفق واحتياجات المجتمع، وذلك في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يشمله ذلك من الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

7- المساءلة: بمعنى أن يخضع متخذي القرار سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني للمساءلة من قبل المجتمع بمؤسساته المختلفة ومن الأفراد المتأثرين بقراراتها.

8- الرؤية الاستراتيجية: بمعنى أن يمتلك القادة وجمهور العامة رؤية طويلة المدى للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، وذلك بالتوازي مع الفهم الواعي بما هو لازم لهذه التنمية.

ثانيا: فواعل الحكم الراشد

يعتبر تضافر جهود الدولة مع مؤسساتها الرسمية إلى جانب القطاع الخاص أهم سمات تحقيق الحكم الراشد والتي تتمثل أساسا في المكونات الرئيسية للحكم الراشد، وانطلقا مما سبق يتضمن الحكم الراشد ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي:[11]

1- الدولة والسلطات المحلية: تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف وعلى تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة من وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد.

أما السلطات المحلية فهي تعمل على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع الممثلين أو عن طريق تلقى انشغالات المواطنين بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة، كما يقع عليها عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

2- المجتمع المدني: يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهمشة وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن

يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة و الذي يتطلب اعتمادا مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى الأنموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك الإجراءات السلبية التي تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع وترقيته.

3- القطاع الخاص: من الضروري أن يكون للقطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أصبح شريكا أساسيا للدولة، بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلف كالتعليم والصحة، كما يمكن للمواطنين من المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته.

ثالثا: مؤشرات الحكم الراشد

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست (06) مؤشرات للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والاقتصادي والمؤسساتي وهي:[12]

ISSN : 2602-6570

1- الصوت والمساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

3- فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4- نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

5- سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التمتع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

6- الحد من الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

أما في ما يخص عملية القياس وضع الباحث دانيال كوفمان وآخرون معه مؤشرا رغم صعوبة وتعقيد العملية، يدعى هذا المؤشر (مؤشر النوعية المؤسساتية IQI) ويأخذ بطريقة رياضية الوسط الحسابي لقيم مؤشرات نوعية الحكم الستة وقيمته تتراوح بين المجال المغلق[-2.5، +2.5] ومن الواضح انه كلما كانت القيمة أعلى دلت على جودة الحكم.

رابعا: أثر الحكم الراشد على التنمية

إن التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولا إلى التنمية الإنسانية، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لان الحكم الراشد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، والحكم الراشد ليس فقط شرطا أساسيا للتنمية المستدامة وإنما هو أيضا نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه، ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة التنمية المستدامة، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات هي:[13]

1- تكامل السياسات وتناسقها بن مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحقيق التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك؛

ISSN : 2602-6570

2- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قدما نحو الاستدامة؛

3- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي؛

4- تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.

أما فيما يتعلق بالحكم الراشد على التنمية فيقول دانيال كوفمان: "الحكم الجيد هو المفتاح... ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود".

إذ تظهر البحوث في شكل عام أن بإمكان الدول أن تحقق أرباحا تنموية أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها، ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:

1- يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل، ويخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من 25 % إلى 15%.

2- أهمية مكافحة الفساد في مجالي تنافسية البلد وتوزيع المداخيل، فتشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تفرض على المستثمرين الأجانب، وفي العديد من البلدان النامية يمثل الفساد ضريبة تنازلية مفروضة على الأسر أيضا حيث تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازية من مداخيلها في

شكل رشاوى للوصول إلى الخدمات العامة (مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالبا ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد.

3- يساهم الحكم الراشد في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو حيث تبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبيا يرتبط بتحقيق زيادة نسبة 0.4% في معدل النمو و0.2 % في معدل الاستثمار.[14]

المحور الثالث: واقع الحكم الراشد في الجزائر

تسعى الدولة الجزائرية كباقي الدول النامية إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد، باعتبار الحكم الراشد أحد أهم الشروط الضرورية لتحقيق التنمية.

1- بداية تبني الحكم الراشد في الجزائر:

إن تزايد الاهتمام بموضوع الحكم الراشد من طرف السلطات الجزائرية، ظهر بوضوح من خلال ما جاء في دراسات البنك الدولي المعتمدة حول الحكم الراشد ومحاولة وضع الأسس النظرية له، وهذا ما تجسد في الكثير من التنظيمات الدستورية والقانونية بمحاولة التمسك بالمعايير المكونة للقيم الديمقراطية عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات المختلفة لمكافحة الفساد، فقد شمل التقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة "**خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز**

بوتفليقة" في كلمة لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا "**بأن مكافحة الفساد والرشوة هي إحدى انشغالاتنا الرئيسية**"، المقدم للآلية الإفريقية للقيم من قبل النظراء في نوفمبر 2008، حيث أكد التقرير أن الجزائر تعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وإطلاق مشاريع ضخمة للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي

الإصلاحات التي كان لها الأثر الايجابي على مشاريع التنمية .[15]

ومن أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر بشأن تجسيد أولويات الحكم الراشد ما يلي:[16]

- الأمر 66/156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات لجرائم الفساد؛

- القانون رقم 01/09 المؤرخ في 26 جوان 2001 المعدل والمتمم للأمر 66/156 المتضمن قانون العقوبات؛

- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003؛

- القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بدعم الشفافية والنزاهة وتسهيل وتدعيم القانون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية؛

- اللجنة الوطنية للحكم الراشد التي تأسست في مارس 2005 وتتكون من 100 ممثلين للقطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

ويعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في قانون06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة الثانية (02) من الفصل الأول منه المتعلق بالمبادئ العامة على أنه "**المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية**"؛

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد من منظور المشرع الجزائري، مؤشرين أساسيين هما: سلوك الأفراد وطريقة تقديم الخدمات العمومية، كما أخذ بعدا أوسع حينما تشكلت لجنة (**GOAL 08**) التي اسند لها مهمة وضع **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية** بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء في تعريف الحكم الراشد في الميثاق الصادر في 2009 على "**أنه عبارة عن فلسفة تسييرية لمجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك**".[17]

ISSN : 2602-6570

كما جاء في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منح المؤسسات الجزائرية وسائل وأدوات إرشادية تسمح لها بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة، ويقوم الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية على مبادئ تتمثل أساسا

في:[18]

- العدالة في تقسيم الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة،

- الشفافية في الاتصال وعلى كل المستويات؛

- مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في المؤسسة.

كما اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الحكم الراشد كمحدد رئيسي لإصلاح الدولة وكنهج لتوفير قاعدة إدارية مستقرة وفعالة تندرج في وئام البيئة الاجتماعية والاقتصادية كشرط لمواجهة التحديات الرئيسية وذلك من خلال:[19]

- إعادة إطلاق عملية التنمية على أساس فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وإدراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية؛

- توطيد السلام والأمن المدني وتحقيق الاستقرار المؤسسي واستمرار البناء الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون؛

- تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على السواء من خلال إصلاح القطاعات الاجتماعية وخلق الظروف القابلة للنمو المستدام.

2- سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر:

إن إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال، كما يستلزم ذلك مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البيئة السياسية، ومن بين جهود الدولة الجزائرية في ترسيخ آليات الحكم الراشد ما يلي:[20]

1.2- ترقية المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون: شرعت الدولة الجزائرية في تنفيذ سياسة استعادة السلم عقب ما عرفته من تدهورات أمنية كبيرة في فترة التسعينات من القرن الماضي، وتمثلت في سياسة المصالحة الوطنية ثم سياسة الوئام المدني، ومشروع العفو الشامل "**بالميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية**" بموجب المرسوم الرئاسي 05- 278 المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 29 سبتمبر 2005، كما تم استحداث "**اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة**" التي نشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99- 244 المؤرخ في 26 أكتوبر 1999، وقد كان لهذه السياسات نجاحا كبيرا حيث ساهمت في تحسين الأوضاع السياسية للدولة.

2.2- مكافحة الفساد: حضت قضية الفساد على اهتمام من طرف الحكومات الجزائرية، وقامت بعدة جهود من إصدار قوانين وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وسيتم تفصيل ذلك ضمن المطالب الموالية من هذا المبحث.

2.3- تفعيل المشاركة السياسية: عن طريق الانتخابات التي تعتبر من المظاهر الرئيسية لمشاركة المواطن في الشؤون السياسية، إذ عمدت الدولة على تعديل قوانين الانتخابات خاصة المحلية من خلال تعديل نص المادة (82)[21] الذي يخص شروط المشاركة في الانتخابات، وتعديل المادة (109)[22] التي تتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية تبقى ضئيلة جدا وسبب ذلك من وجهة نظر الطبقة السياسية يكمن في عدم تأقلم الطبقة الحاكمة مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري، مما يتطلب البحث عن مواطن الخلل في عملية الاتصال بين المواطن والنظام السياسي.

4.2- دعم الشفافية والنزاهة في إدارة وتسيير الأموال العامة للدولة: إذ يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة، ونشير إلى أن الجزائر بدأت بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أفريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر

تقارير التقيد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية والرقابة المصرفية.

- تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر:3

لتقييم وقياس إدارة الحكم الراشد في أي دولة، يجب التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي، والتي تعرف بمؤشرات كوفمان، وسيتم عرض هذه المؤشرات وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016) التي شهدت الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

جدول رقم (02): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2000- 2016)

المؤشرات / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	1.21 -	1.50 -	0.96 -	0.96 -	1.17 -	0.95 -
2002	1.12 -	1.69 -	0.61 -	0.59 -	0.59 -	0.94 -
2003	1.14 -	1.78 -	0.61 -	0.55 -	0.54 -	0.67 -
2004	0.82 -	1.37 -	0.52 -	0.54 -	0.55 -	0.63 -
2005	0.76 -	0.93 -	0.43 -	0.43 -	0.70 -	0.42 -

ISSN : 2602-6570

2006	0.92 -	1.12 -	0.47 -	0.56 -	0.66 -	0.48 -
2007	1.00 -	1.12 -	0.58 -	0.61 -	0.73 -	0.51 -
2008	0.99 -	1.09 -	0.61 -	0.79 -	0.71 -	0.56 -
2009	1.06 -	1.22 -	0.58 -	1.07 -	0.76 -	0.55 -
2010	1.03 -	126. -	0.48 -	1.17 -	0.75 -	0.49 -
2011	1.00 -	1.23 -	0.57 -	1.19 -	0.78 -	0.50 -
2012	0.90 -	1.32 -	0.54 -	1.28 -	0.75 -	0.47 -
2013	0.89 -	1.18 -	0.54 -	1.17 -	0.66 -	0.47 -
2014	0.82 -	1.17 -	0.48 -	1.28 -	0.73 -	0.62 -
2015	0.85 -	1.05 -	0.51 -	1.17 -	0.83 -	0.68 -
2016	0.80-	-1.00	-0.44	1.32-	0.80-	0.67-

قيمة المؤشر تتراوح في المجال [– 2.5، + 2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة – 2.5، وأعلى قيمة للمؤشر + 2.5

المصدر: من استخلاص الطالبات بالاستناد إلى:

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2017, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في الجزائر على النحو التالي:

1- مؤشر الصوت والمساءلة: من الجدول نلاحظ أن جميع القيم سالبة تتراوح في المجال [- 1.14، - 0.76]، حيث نلاحظ أن المؤشر يسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بقيمة (- 1.21) ليتحسن بصورة قليلة خلال سنوات من 2002 إلى 2004 ليسجل أعلى قيمة سنة 2005 بقيمة (- 0.76)، ثم تراجع المؤشر خلال سنوات 2006 إلى 2011 ليصل في سنة 2012 بقيمة (- 0.90) ثم سجل بعد ذلك تحسن ليصل سنة 2015 قيمة (- 0.85).

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992، والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والإعلام.

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تتراوح بين (- 1.87) كأدنى قيمة سنة 2003 ومابين (- 0.93) كأعلى قيمة سنة 2005، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر في المرحلة (2000- 2004) ضمن المستوى الضعيف جدا، ربما تعود إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1992 الذي

ISSN : 2602-6570

أدخل البلاد في دوامة عنف كبيرة، وكذا التوترات السياسية التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، والانقسامات والأزمات السياسية داخل الأحزاب.

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد بعد عزم السلطات على القضاء على المجموعات الإرهابية المتبقية، وقد وصل هذا المؤشر سنة 2005 إلى أعلى قيمة له خلال الفترة (2000-2016)، ويعود السبب إلى هدوء الوضع الأمني بشكل كبير وتراجع العنف وإجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وصدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن واستقرار البلاد.

أما الفترة من (2006-2016) فقد سجل المؤشر تراجعا عما حققه سنة 2005 بسبب الامتناع عن التصويت والمقاطعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، تقليص مبدأ التداول السلمي للسلطة بالتعديل الدستوري لسنة 2008 (إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين)، التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات، والخلافات والانقسامات داخل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية.

3- مؤشر فعالية الحكومة: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين، حيث سجلت قيمه وضعا متوسط باستثناء سنة 2000 التي سجلت قيمة (- 0.96)، والملاحظ أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2000- 2005) حيث وصل إلى أعلى قيمة (- 0.43) سنة 2005،

ويرجع هذا التحسن إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي افرز نتائج ايجابية بتراجع مستوى الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية.

أما الفترة (2006- 2015) فعرف تراجعا سنتي 2006 و2007، ليعرف المؤشر ارتفاعا مستمرا بعد ذلك إذ سجل سنة 2010 (- 0.48)، خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات، وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن وآمنه.

4- مؤشر نوعية التنظيم: من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة وغياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة، وكذا نقص الرقابة على البنوك وإفلاس بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر بسبب عوامل البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات.

ISSN : 2602-6570

5- مؤشر سيادة القانون: نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف، على الرغم من أنه عرف تحسنا سنة 2003 (- 0.54) مقارنة بسنة 2000 (- 1.17) حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة (2000- 2016)، ليعرف بعد ذلك تدهورا مستمرا عما سجله سنة 2003، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ضعيفة متوسطة في هذا المؤشر هو: عدم استقلالية القضاء وتأثره بالحكومة وأطراف أخرى؛ عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين المشرعة التي بقي البعض منها حبر على ورق في انتظار صدور القوانين التنظيمية؛ نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني بسبب تصرفات بعض أعوان الأمن وانحيازهم لأصحاب المال والنفوذ وحالة الوضع الأمني المتأزم جراء الإرهاب بما ذلك حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ 1992؛ بقاء مشكلة المفقودين أثناء العشرية السوداء مطروحة؛ انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري؛ حقوق الملكية التي تعرف غموضا خاصة ما يتعلق بالملكية العقارية.

6- مؤشر الحد من الفساد: من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000، ويعود ذلك إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال عدة إجراءات كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد سنة 2006، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفية العمومية، رغم كل هذه

التشريعات لم يرقى هذا المؤشر إلى الوضع الجيد طوال الفترة (2000-2016) بسبب تفشي الفساد بين المسؤولين والموظفين العموميين في الدولة (التعامل بالرشاوى) ويعود سبب ذلك إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

الخاتمة:

كان القصد من هذه الدراسة هو تحليل واقع الحكم الراشد وتقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر من خلال مؤشر كوفمان وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

- إعادة إطلاق عملية التنمية على أساس فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص وإدراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية.
- إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال.
- تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على السواء من خلال إصلاح القطاعات الاجتماعية وخلق الظروف القابلة للنمو المستدام.
- ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العام.

المراجع والإحالات

1) الأخضر عزي، مداخلة بعنوان : " **فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات" (اشارة الى واقع الخوصصة في الجزائر)** مقدمة للمؤتمر الدولي : حول"حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي"، **تاريخ الانعقاد** : 16/15 تشرين الأول 2008، جامعة دمشق، سوريا ،ص:05.

2) نفس المرجع، ص:06.

3) بن عيسى ليلى، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الق تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص ص: 201، 202.

4) بن عبد العزيز خيرة، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 318.

5) نفس المرجع، ص:311.

6) الأخضر عزي, غالي جلطي, **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد** , على الرابط :http// www.ululimsania.net/a34.htm

7) ياسين طرشي، مقال بعنوان: **الحكم الراشد والعولمة** ، على الرابط : oulemkahel.yolasite.com/resources ، تاريخ الاطلاع : 2017/12/22، على الساعة : 19:00، ص:02.

8) هيئة الأمم المتحدة, **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002** , الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ,المكتب الإقليمي للدول العربية, ص: 101.

9) محمد محمد العلجوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، من 09الى 11 سبتمبر، 2013، ص: 05

10) عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني " الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي"، القاهرة، مصر، ماي 2008، ص ص: 221،220.

11) ورشاني شهيناز، **الحكم الراشد و متطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015)، ص ص:22،21.

12) يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي، تحت عنوان: النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، ص: 06

13) محمد محمد العلجوني، مرجع سابق، ص:08.

14) يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سابق، ص:08.

15) باديس بوسعيود، **مأساة مكافحة الفساد في الجزائر (1999- 2012)**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيم و السياسات العامة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015)، ص :215.

16) سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراء تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012)، ص: 425.

17) وفاء رايس، ليلي بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، (الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25، 26نوفمبر 2013)، ص: 06.

18) نبيل حمادي، **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية دراسة ميدانية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2012، ص، ص: 83، 84.

19) Azeddine ABDENNOUR, **REFORME ADMINISTRATIVE ET GOUVERNANCE EN ALGERIE : DEFIS ET OPTIONS POTIONS PRIORITAIRES**, expert nationa , NAPLES, 17- 20 May 2004, page :05.

20) عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر (1999- 2007)**، (مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012)، ص: 91- 98.

21) تعديل المادة (82): يشترط أن يكون حصول 4 من الأصوات المعبر عنها موزعا على 21 أو 25 ولاية على الأقل.

22) تعديل المادة (109): التعديل يقترح في حالة حصول الحزب على نسبة 4 % جمع 400 توقيع من كل مقعد في الدائرة المعنية للمترشح.